شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

B ١١٧٥٤

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أسيوط
كلية الآداب
الدراسات العليا والبحوث
قسم التاريخ

الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب
في القرنين السابع والثامن الهجريين (١٣-١٤م)

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الآداب (فرع التاريخ الإسلامي)

إعداد
أحمد مصطفى محمد عبد الرحيم

إشراف

الأستاذ الدكتور
رضوان محمد البارودي
أستاذ التاريخ الإسلامي
بكلية الآداب ـ جامعة كفر الشيخ

الأستاذ الدكتور
أحمد شوقي إبراهيم
أستاذ التاريخ الإسلامي المساعد
بكلية الآداب ـ جامعة أسيوط

١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي
ذُرِّيَّتِيٓ ۖ إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿١٥﴾ ﴾

"سورة الأحقاف"

المُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد رسول الله الصادق الوعد الأمين .

وبعد

يتناول موضوع الدراسة الحياة الاقتصادية فى بلاد المغرب فى القرنين السابع والثامن الهجريين (١٣ - ١٤م) ، ولقد شهد المغرب الإسلامى فى القرن السابع الهجرى / الثالث عشر الميلادى انقساماً سياسياً إلى ثلاث دول بربرية مستقلة ، ويرجع سبب قيام هذه الدول إلى انهيار دولة الموحدين ، فقد استغل بنو حفص المصامدة ولاة إفريقية فى عصر الموحدين فرصة احتضار هذه الدولة ، وأعلنوا استقلالهم عنها فى أيام أبى زكريا الحفصى ، بينما اقتسم بنو مرين وبنو عبد الواد (بنو زيان) الزناتيين بقية المغرب فيما بينهم ، فاختص بنو مرين بالمغرب الأقصى ، بينما استقل بنو عبد الواد بالمغرب الأوسط ، وتم انفصال المغربين الأدنى والأوسط عن دولة الموحدين دون جهد كبير بذلوه فى هذا السبيل ، بينما خاض بنو مرين مع الموحدين المعارك الطاحنة التى استغرقت ما يزيد على نصف قرن من الزمان ، وانتهت بدخول بنى مرين فى النهاية مدينة مراكش ، وبذلك قامت ثلاث دول فى بلاد المغرب تسلموا مشعل الحضارة الإسلامية من الموحدين .

ولما كان الدارسون المحدثون المهتمون بهذه الفترة التاريخية قد ركزوا عنايتهم على دراسة التاريخ السياسى لتلك الدول الثلاث ــ سابقة الذكر ــ وأهملوا الجانب الاقتصادى أو أشاروا إليه إشارات عابرة ذكرت فى صفحات قليلة هنا أو هناك فى كتابات المؤرخين ضمن المقالات أو الدراسات العامة لتاريخ المغرب أو حتى الدراسات الخاصة بكل دولة من تلك الدولة الثلاث ، ولم يحظ الموضوع باهتمام الباحثين ولم يتناوله الكثير منهم باستفاضة كافية ، والأهم من ذلك لم توجد دراسة جامعة لتلك الدول الثلاث تتحدث عن الحياة الاقتصادية فى الفترة موضوع الدراسة ، وجدت من المفيد اتجاهى لدراسة الحياة الاقتصادية فى صورة متكاملة لهذه الدول الثلاث مع بعضهم البعض فى بلاد المغرب الإسلامى منذ بداية قيام تلك الدول عندما ضعفت دولة

الموحدين حتى نهاية القرن الثامن الهجرى / الرابع عشر الميلادى ، أى فى بداية الضعف لتلك الدول ودخولها فى طور الانهيار ، محاولاً بذلك فهم درجة الاتصال الحضارى ـ أو الانفصال ـ بين فترة الموحدين وفترة تلك الدول الثلاث التى خلفتها ، وكذلك الاتصال الحضارى ـ أو الانفصال ـ بين هذه الدول بعضها ببعض .

وعلى أية حال ، فقد أدركت منذ أن قررت دراسة هذا الموضوع مدى الجهد الواجب بذله ، والصعوبات التى سوف أواجهها ، ومرجع ذلك أن هذا الموضوع يتعلق بثلاث دول مختلفة ، لكل منها حياتها السياسية والحضارية الخاصة بها ، وهو ما يحتاج إلى عملية تنسيق وربط فيما بينهم ؛ لاستخراج صورة واحدة عن النواحى الاقتصادية لتلك الدول على أرض المغرب الإسلامى ، بالإضافة إلى أن هذا الموضوع يتعلق بجوانب اقتصادية قلما يتعرض لها الباحثون فى التاريخ ، ومن المسلم به أن الكتابة فى التاريخ السياسى تعتبر أيسر بكثير من الكتابة فى الجوانب المختلفة من التاريخ الحضارى ؛ لأن المصادر التاريخية تتحدث بإسهاب عن الحوادث التاريخية سواء السياسى منها أو العسكرى ، كما أنها مليئة بأخبار الأمراء والحكام ، فى حين تكاد هذه المصادر تصمت عن ذكر الجوانب الحضارية ، كما أن المؤرخين القدامى فى العصور الوسطى عامة كانوا يركزون كل عنايتهم بالتاريخ السياسى وقلما جذبت انتباههم بعض الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية ، مما يترتب عليه ندرة المادة العلمية المدونة فى هذا المجال ، فضلاً عن الصعوبات والمشقة التى يعانيها الباحث عند قيامه بجمع المادة العلمية لمثل تلك الموضوعات ، ذلك أن الباحث فى التاريخ الاقتصادى يجد لزاماً عليه التنقيب فى مختلف المصادر ؛ لأن الإشارات المتعلقة بالمظاهر الاقتصادية موجزة ومبعثرة فى بطون كتب النوازل الفقهية ، والوثائق والرسائل ، والكتب الجغرافية والرحلات ، وكتب التصوف والتراجم ، وكتب الصناعات العلمية ، والمصادر التاريخية ، والدراسات الحديثة ، وعلى هذا تذرعت بالأناة والصبر عند جمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث فى المصادر المخطوطة والمطبوعة .

أما المنهج المتبع فى هذه الدراسة فيقوم على التحليل والنقد للأصول مع إبداء الرأى ـ إذا أمكن ـ واستنباط النتائج والحقائق مع استبعاد الروايات المبالغ فيها ، والتى كثيراً ما أوردها المؤرخون والجغرافيون المسلمون فى العصور الوسطى .

ولقد أمكن بفضل ما تجمع من مادة علمية تغطية جوانب البحث الذى جاء مقسماً إلى مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة ، بالإضافة إلى بعض الملاحق والخرائط ، وثبت بالمصادر والمراجع والدراسات التى تم الاعتماد عليها .

وتشمل **المقدمة** عرضاً عاماً لموضوع البحث ومنهج الدراسة ، ثم دراسة لأهم المصادر والمراجع التى تم الاطلاع عليها والإفادة منها فى موضوع الدراسة . أما **الدراسة التمهيدية** فتتضمن عرضاً موجزاً للأوضاع السياسية لبلاد المغرب بعد موقعة العقاب (٦٠٩هـ/١٢١٢م) وحتى سقوط دولة الموحدين (٦٦٨هـ/١٢٦٩م) .

والفصل الأول من البحث يتناول الزراعة فى بلاد المغرب فى القرنين السابع والثامن الهجريين (١٣ - ١٤م) ، وأشرت فى البداية إلى العوامل الجغرافية المؤثرة فى الزراعة ، كما تحدثت عن مصادر المياه ونظم الرى والزراعة وطرقها مشيراً إلى الجهود التى بذلها المغاربة فى هذا المجال ، وأوضحت نظام ملكية الأرض وأشكالها المتعددة من ملكية عامة أو ملكية الدولة ، والإقطاعات الزراعية ، والملكيات الخاصة ، ثم أراضى الأحباس (الأوقاف) ، كما تناولت أشهر المحاصيل الزراعية ومنتجات البساتين ومناطق وجودها فى بلاد المغرب ، ثم تعرضت لدراسة الرعى والثروة الحيوانية ، وكذلك الطيور والدواجن ، واختتمت الحديث عن الزراعة بالإشارة إلى الثروة السمكية والتى ساعد على توفرها ببلاد المغرب امتداد سواحلها على البحر المتوسط والمحيط الأطلسى (الأطلنطى) وكثرة أنهارها .

أما الفصل الثانى ويتعلق بالصناعة فى بلاد المغرب ، فتحدثت فيه عن المقومات التى ساعدت على قيام الصناعة من حيث وفرة المواد الخام المختلفة الزراعية والحيوانية والبحرية والمعدنية وهى من المواد الخام المهمة التى تعتمد عليها الصناعة ، وقد أشرت إلى أهم المعادن وأماكن وجودها فى بلاد المغرب ، وكذلك من المقومات وفرة الأيدى العاملة المدربة على الصناعات المختلفة ، والأمن والاستقرار ، ووفرة الأسواق ، وارتفاع مستوى المعيشة ، كل ذلك ساعد على قيام الصناعة .

وتحدثت فى الجزء الخاص بأهم الصناعات فى بلاد المغرب عن صناعة النسيج بأنواعها المختلفة ، والصباغة ، ثم انتقلت إلى صناعة الزيوت والصابون ، وصناعة السكر ، ودبغ الجلود وصناعتها ، وصناعة الورق ، وكذلك صناعة الخزف والزجاج ،

ثم انتقلت إلى صناعة السفن مشيراً إلى أهم دور الصناعة فى بـــلاد المغـــرب ، كمـــا ألمحت إلى صناعة الأسلحة النارية والتقليدية ، والصناعات الدقيقة ، وكذلك أشرت إلى صناعة الآلات الموسيقية وأنواعها ، وصناعة الجواهر والحلى ، ولم أغفل أن أتحـــدث عن طحن الحبوب عن طريق الأرحاء لصناعة الخبز ، وأوضحت أهم مراكـــز هـــذه الصناعات المختلفة فى بلاد المغرب والمناطق التى اشتهرت بكـــل صناعـــة منـــها ، واختتمت الحديث عن الصناعة بتنظيم الصناعات والصناع فى أسواق خاصـــة بـــهم ، وأوضحت أن كل صناعة كان لها سوق أو حى خاص بها ، مشيراً إلى نظام العرفاء أو الأمناء ، والاستعانة بالصبيان والعمال لمعاونة صاحب العمل .

أمـا الفصـــل الثالـــث فقد خصصته للتجارة فى بلاد المغرب ، فتحدثت عـــن التجـــارة الداخلية وأوضحت فى البداية أهم الأسواق المغربية سواء أكـــانت مدنيـــة أم ريفيـــة ، وأوضحت أن بعض هذه الأسواق كان يقام بصفة دائمة ، وبعضها كان يقام فـــى يـــوم معين من أيام الأسبوع ، والنوع الأخير كان يقام دورياً وبانتظام ولكن علـــى فـــترات متباعدة ، وألمحت إلى القيساريات التى تعتبر أسواق غير مفتوحـــة علـــى الخـــارج ، وكذلك ألمحت إلى الفنادق وأهميتها بالنسبة للعمران الاقتصادى فـــى بـــلاد المغـــرب باعتبارها نزلاً يقضى فيه التجار الغرباء ليلتهم ومخازن للسلع التى كانت تُباع بالجملة، وتحدثت عن نظام الإشراف على الأسواق ، أو ما يعرف بنظام الحسبة موضحاً أهميـــة المحتسب فى الحياة الاقتصادية بالمدن الإسلامية والشروط الواجب توافرها فيمن يتولى هذه الخطة واختصاصات المحتسب الاقتصادية ، والعقوبات التى ينزلـــها بالغشاشـــين والمدلسين من الباعة ومساعدة الأمناء له فى مهمته ، وأعقبت ذلك بالحديث عن أهـــم الموازين والمكاييل والسكة (العملة) ـــ فى الفترة موضوع الدراســـة ـــ وعـــن أشـــهر المعاملات التجارية ، وأسعار بعض السلع فى الأسواق .

وانتقلت كذلك إلى الحديث عن التجارة الخارجية موضحاً طرق التجارة البريـــة والنهرية والطرق والموانئ البحرية المغربية ، كما تناولت العلاقات التجارية بين بـــلاد المغرب والبلدان الأخرى ، فعرضت للعلاقات الاقتصادية بين بلاد المغرب وبلاد أوربا وبين بلاد المغرب والأندلس ، وبين بلاد المغرب والمشرق ، وبين بلاد المغرب وبـــلاد جنوب الصحراء والسودان ، وأخيراً تحدثت عن الصادرات المغربية والواردات إليـــها من البلدان الأخرى .

أمـا الفصـل الرابـع فقد خصصته للنظم المالية والأزمات الاقتصادية فى بلاد المغرب فى القرنين السابع والثامن الهجريين (١٣ - ١٤م) ، فتحدثت فى البدايـة عـن الإدارة المالية ـ فى الفترة موضوع الدراسة ـ ، ثم تعرضت لمصادر الدخل للدولة من زكـاة وخراج وجزية وضرائب وغنيمة ومصادرات ، وأعقبت ذلك بالإشارة إلى أوجه الإنفاق التى كان من أهمها الرواتب والنفقات العسكرية ونفقات البناء والتعمير ، بالإضافة إلـى نفقات متنوعة أخرى ، وأخيراً تحدثت عن بعض ما أصاب بلاد المغرب من كـوارث وأوبئة وغير ذلك مما يسبب أزمات اقتصادية ، وتتبعت أخبار ما وصـل عـن هـذه الكوارث وسنى حدوثها .

واختتمت البحث **بخاتمـة** ضمنتها أهم الأمور التى اتضحت من خلال تلـك الدراسة ، وبعض الملاحق والخرائط وثبت المصادر والمراجع .

وختاماً لا يسعنى بهذه المناسبة إلا أن أتقدم بخالص شكرى وتقديـرى وعظيـم امتنانى إلى أستاذى العالم الجليل **الأسـتاذ الدكتـور / رضـوان محمـد البـارودى** ـ أستاذ ورئيس قسم التاريخ بكلية الآداب ـ جامعة كفر الشيخ ، الذى تولـى الإشـراف على فى هذه المرحلة (الماجستير) فهو صاحب الفصل فى توجيهى وإرشـادى فـى إعداد هذا البحث ، فقد خصنى بالتوجيه ، وأمدنى بالمصادر العربية والأجنبية النادرة ، كما أمدنى بخبرته دون كلل أو ملل ، على الرغم من كثرة مشاغله ، فكان لذلك أكـبر الأثر فى تذليل الصعاب التى اعترضتنى وفى تحمل مشاق البحث ، وبفضل توجيهاتـه خرج البحث على هذا النحو ، فجزاه الله عنى وعن العلم خير الجزاء .

كما أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى أستاذى الفاضل **الأسـتاذ الدكتور / أحمـد شـوقـى إبـراهـيم** ـ أستاذ التاريخ الإسلامى والحضارة المساعد بكليـة الآداب ـ جامعة أسيوط ، والذى شارك فى الإشراف على البحث ، والذى تعهدنى منذ خطواتـى الأولى فى حقل الدراسة لما أولانى من الرعاية والتوجيه والتشجيع ، ولم يبخل علـى أبداً بعلم أو مشورة طوال فترة البحث ، فله جزيل الشكر .

وفى هذا المقام يطيب لى أن أتقدم بجزيل شكرى وعظيم امتنانى إلى أسـاتذتى بقسم التاريخ بكلية الآداب جامعة أسيوط فمن علمهم نهلت ومن توجيهاتهم أفدت فجزاهم الله عنى خير الجزاء .

كما أتقدم بالشكر لكل من مد لى يد المساعدة فى سبيل إخراج هذا البحث .

والشكر كل الشكر من قبل ومن بعد لله رب العالمين الذى أعاننى على إتمام هذه الدراسة خالصة لوجهه الكريم ، والله ولى التوفيق .

دراسة لأهم مصادر ومراجع البحث :

اعتمدت فى هذا البحث على مجموع من المخطوطات والمصادر العربية إضافة إلى عدد من المراجع والدوريات العربية والأجنبية الحديثة التى تناولت موضوع البحث من قريب أو بعيد والتى أثرت البحث بما توصلت إليه من نتائج وآراء ، وتم تصنيف هذه المصادر وتوظيفها بما زخرت به من معلومات تأرجح عرضها بين التصريح والتلميح فى شتى جوانب الحياة الاقتصادية ، وتجدر الإشارة إلى أن أغلب هذه المصادر التى رجعت إليها فى البحث كانت مصادر بعيدة عن التدوين التاريخى بشكله المعروف ، ولم يكن للبحث أن يستقيم وتتحدد ملامحه إلا بها ، ومن بين تلك المصادر :

كتب الفتاوى والنوازل الفقهية والوثائق والرسائل :

تعد تلك المصادر ــ المخطوط منها والمطبوع ــ من المصادر المهمة فى البحث وكان منها كتاب : " المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب " لأبى العباس أحمد بن يحيى الونشريسى ، المتوفى سنة ٩١٤هـ/١٥٠٨م ، ويقع فى اثنى عشر جزءاً إضافة إلى جزء خاص بالفهارس ، وتخريج جماعة من الفقهاء بإشراف د. محمد حجى ، ونشر دار الغرب الإسلامى - بيروت ١٩٨١م ، وتناولَتْ نوازل المعيار قضايا حدثت بالغرب الإسلامى بعدوتية الأندلس والمغرب على امتداد سبعة قرون مبرزة وحدة المذهب المالكى من خلال اجتهادات فقهية متجددة ومتباينة أحياناً بحسب مقتضيات الزمان والمكان ، وتمت الاستعانة به فى الجوانب الخاصة بالحياة الاقتصادية من زراعة متمثلة فى الرى وأنواع الأراضى والإقطاعات الزراعية ونظم الزراعة ، وكذلك فى الصناعة وذكر بعض الصناعات ، والتجارة متمثلة فى الأسواق والفنادق والرقابة على الأسواق ونظام التسعير والعملة وكذلك الحديث عن الإدارة المالية وغير ذلك .

وتعد " وثائق المرابطين والموحدين " لعبد الواحد بن على المراكشى تحقيق : د . حسين مؤنس ، مكتبة الثقافة الدينية ــ القاهرة ١٩٩٧م ، من المؤلفات المهمة التى

أوردت تفصيلات عن عقود المغارسة لاسيما آجالها وعائدها الذى كان فى بعض الأحيان يشمل الأرض والثمرة مما سمح بأن يتحول المُغارس مع الوقت لمالك لبعض الأراضى ، فضلاً عن عقود المزارعة والإجارة وغيرها من العقود التى لم يتحدد فيها شراكة هى أم إجارة ، كما اشتملت هذه الوثائق على أشكال الشركات الصناعية وحيثيات عقود السلم والقراض والمعاملة ، وقد استعنت بالعقود الخاصة بالموحدين ؛ لأنها أقرب إلى فترة الدراسة عن المرابطين ، وقد سار كل من الحفصيين والزيانيين والمرينيين على نهج الموحدين فى تلك العقود .

كما أفاد البحث ـ أيضاً ـ من " وثائق " الفشتالى المتوفى سنة ٧٧٧هـ/١٣٧٥م ، وهى فى مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٣٦١ فقه تيمور، ميكروفيلم ٤٩٤٣٤ ، وقد عرضت هذه الوثائق لبعض المشكلات التى أثيرت حول ملكية البعض لمرافق بعينها كالأفران ، كما عرضت لتفاصيل النزاع بين الفلاحين حول إنشاء السواقى والتشريعات التى أحكمت حول الفصل فى مثل تلك النزاعات ، فضلاً عن حيثيات عقود المغارسة ، واستئجار الرعاة ، والشركات الحرفية ، وفى الميدان التجارى أوردت العديد من المعلومات حول عقود القراض والمفاوضة .

كما أفاد البحث من بعض الرسائل التى تتصل بالتجارة الخارجية ، فهناك مجموعة من الرسائل نشرها (ميشيل أمارى) تحت عنوان :

Idiplomi Arabi del Archivio Fiorention

وهى عبارة عن مجموعة من الوثائق المهمة ، وتتركز أهميتها فى أنها تسلط الضوء على طبيعة العلاقات التجارية القائمة بين دولة الموحدين والدولة الحفصية وبين المدن التجارية فى إيطاليا وعلى رأسها جنوه والبندقية وبيشه ، وتتضمن هذه الوثائق عقوداً تجارية يعمل بها حسب القوانين الموضوعة ، ويرجع تاريخ أول وثيقة أوردها أمارى إلى سنة (٥٥٢هـ/١١٥٠م) وتمتد مجموعته هذه إلى أوائل القرن العاشر الهجرى / السادس عشر الميلادى .

ولأهمية تلك الرسائل عمدت إلى نشر واحدة منها رغم طولها كملاحق ذُيلت بها الرسالة ، فهى تعنى بالنظام الضريبى وذكر أنواع السلع التجارية وأوضاع التجار اجتماعياً ودينياً ، وما كان يسمح لهم به من بناء الفنادق ، وما يتبعها من كنائس